



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



Euro-Mediterranean Human Rights Network
Réseau Euro-méditerranéen des droits de l'Homme
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان

fi FRONT LINE
DEFENDERS



CPJ

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة الثلاثون

البند الرابع – نقاش عام

مداخلة شفوية

٢٢ سبتمبر ٢٠١٥

ألقمتها: سلمى عامر

شكرًا سيدي الرئيس

تعرب منظماتنا عن قلقها البالغ إزاء القيود المتزايدة بحق منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين في المغرب، والتي تشمل حظر أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية، والتضييق الإداري على عملية التسجيل القانوني، بالإضافة لعدد من الانتهاكات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان.

يواجه ٣٧ فرعًا من فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان – البالغ عددهم ٩٧ فرعًا في أنحاء البلاد – عقبات إدارية تتعلق بتجديد تسجيلهم القانوني، بالإضافة لمنع ٩٣ نشاطًا للجمعية المغربية منذ يوليو ٢٠١٤، فضلاً عن منع عدد من أنشطة منظمات حقوقية أخرى في المغرب، على نحو متصاعد منذ منتصف عام ٢٠١٤. كما تعرض نشطاء حقوق الإنسان للحظر من السفر والمضايقات القضائية والترهيب على يد قوات الأمن.

إن مثل تلك العقوبات المفروضة على المجتمع المدني و الحريات العامة تعد بمثابة تقويض لشرعية العملية الانتخابية التي بدأتها المغرب الشهر الماضي.

الأسبوع الماضي، تم التحقيق مع المعطي منجب رئيس جمعية "الحرية الآن" المغربية، حول عمله في مجال حقوق الإنسان، وعلاقته بنشر أخبار كاذبة والتشهير بغرض الإضرار بصورة المغرب. ورغم عدم توجيه أية اتهامات رسمية إليه بنهاية التحقيق، إلا أنه علم بمنعه من السفر.

في ٨ سبتمبر ٢٠١٥، استجوبت السلطات المغربية كريمة نادر نائبة رئيس الجمعية المغربية للحقوق الرقمية بشأن تقرير صادر عن منظمة الخصوصية الدولية حول الرقابة الالكترونية في المغرب. ووجهت إليها اتهامات خطيرة تصل عقوبتها للسجن حال إدانتها، تتضمن "الوشاية الكاذبة"، "تسفيه مجهودات الدولة"، و"إهانة السلطات".

كذلك في ٢٥ أغسطس ٢٠١٥، منعت السلطات المغربية المدافع عن حقوق الإنسان عبد الصمد عياش، عضو الجمعية المغربية للصحافة الاستقصائية من السفر، بعد استدعائه للتحقيق في ١٥ أغسطس،

وسؤاله حول عمله كصحفي، ومدافع عن حقوق الإنسان. كما وجهت إليه تهمة تتعلق بزعزعة ولاء المواطنين للمؤسسات الدستورية ومحاولة زرع الفتنة، وخدمة أجندات أجنبية، ثم أُطلق سراحه في وقت لاحق.

إننا ندعو الحكومة المغربية لوقف التضييق والتقييد المفروضة على المجتمع المدني، والكف عن استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، وفقاً للدستور المغربي، والتزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان. كما نُذكر الحكومة المغربية بالدور الحاسم الذي يلعبه المجتمع المدني في العملية الديمقراطية.

إن وجود مجتمع مدني فعال ومستقل وحر، هو واحد من دعائم الحكم الديمقراطي، وفاعلاً رئيسياً في سبيل دعم الاستقرار والتقدم، ولا غنى عنه لضمان نجاح الانتقال الديمقراطي في المغرب.

شكرًا سيدي الرئيس